

التنمية البشرية المستدامة (حالة البلدان العربية)

أ.د. محمد مراد

باحث وأستاذ جامعي

تعالج هذه الورقة أربعة محاور أساسية:

الأول، تعريف التنمية البشرية ومقاصد التنمية.

الثاني، العناصر التي يقوم عليها عبء القيام بالتنمية البشرية المستدامة.

الثالث، الدولة العربية والتنمية البشرية من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية.

الرابع، ترتيب البلدان العربية دولياً بحسب مؤشر دليل التنمية البشرية.

الأول: التنمية البشرية ومقاصدها:

التنمية البشرية محوراً للإنسان، حيث تهدف إلى رفع مستوى الحياة إلى الحدّ اللائق بالإنسان من حيث هو عضو فاعل في المجتمع. أما تحقيق هذا الأمر فيكون من خلال الآتي:

"١- توفير فرص التشغيل وكسب الدخل.

"٢- تنمية القدرات التعليمية.

"٣- السلامة الصحية.

"٤- توفير سياسة حماية اجتماعية؛ لا سيما للفئات الاجتماعية الواقعة على الدرجات الدنيا والوسطى من سلم الدخل.

"٥- إيجاد شبكات أمان اجتماعي، وهي نوع أساسي من أنواع الحماية الاجتماعية؛ إذ أنّها تُوجّه إلى الفئات المهمّشة والمعرّضة بصفة دائمة للانكشاف. فالحماية الاجتماعية أو ما يسمى بالأمن الاجتماعي تركز إلى برامج تخطيطية لمواجهة مشكلات الفقر، والبطالة، والتفكك الاجتماعي، والأمية، والجهل، والمرض، والخروج على القانون، إلى ما هنالك من الأمور المساعدة على التوترات الاجتماعية وتداعياتها السلبية.

مراحل تطور مفهوم التنمية:

التنمية هي مفهوم دائم في التاريخ، لكن هذا المفهوم عرف محطات تطور مع ظهور الدولة المعاصرة.

أبرز مراحل هذا التطور كانت الآتية:

المرحلة	الفترة	مفهوم التنمية
الأولى	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى	التنمية = النمو الاقتصادي

	منتصف الستينيات من القرن العشرين	
التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للثروة	من منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين	الثانية
التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية	بين منتصف السبعينيات وحتى أواخر عقد الثمانينيات	الثالثة
التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.	منذ العام ١٩٩٠ وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	الرابعة

أهداف ومقاصد التنمية المستدامة:

أبرز هذه الأهداف - المقاصد:

أولاً: زيادة الدخل الوطني، وذلك من أجل تمكين الدولة، لا سيما المتعثرة النمو منها، من مواجهة الفقر وتحديات مستوى المعيشة لسكانها. فزيادة السلع والخدمات هي حاجات ضاغطة تتطلب رؤوس أموال وكفاءات بشرية وسياسات تخطيطية للدولة.

ثانياً: تحسين مستوى المعيشة، وذلك عن طريق:

"١- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني..

"٢- عدالة توزيعية للدخل، والحوول دون ظهور فجوات رقمية بين فئة مستأثرة بالحصص الأكبر من الدخل وأخرى مهمشة ومحرومة..

"٣- تلبية الحاجات الأساسية للأفراد ومنها بشكل أساسي: توفير فرص العمل، التعليم، العناية الصحية، الخدمات الاجتماعية، السكن، احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار، وهنا تبرز جدلية التنمية والديمقراطية.

"٤- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، وهنا يكمن دور الدولة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها عن طريق استخدام غير محسوب وغير عقلاني، والعمل على تجدد هذه الموارد وإطالة أمدائها لأطول فترات زمنية ممكنة.

"٥- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع عن طريق التأكيد على مسألتين في غاية الأهمية على الصعيد التنموي:

- الأولى: أهمية التقانة التنموية أي استثمار التقنيات الحديثة في الاستخدامات التنموية المتعددة.
- الثانية: أهمية تحويل العلوم الأساسية (رياضيات، فيزياء، كيمياء، علوم حياة، هندسة الخ...) إلى معارف إنتاج.

الثاني: الدولة العربية والتنمية البشرية المستدامة

ثلاثة عناصر أساسية تقوم بدور تكاملي من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة:

(١) الدولة، والمقصود هنا الهيئة الحاكمة للدولة.

(٢) السوق أو القطاع الخاص.

(٣) منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها:

- منظمات محلية داخل الدولة.

- منظمات عالمية غير حكومية.

الثالث: ثلاثة مؤشرات للتنمية البشرية:

يبرز دور الدولة في التنمية البشرية المستدامة من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية هي:

الأول، حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الثاني، الإنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الثالث، الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الحكومي.

في البلدان العربية برزت ظاهرة الإنفاق العسكري التي استمرت تتقدم على سائر وجوه الإنفاق الأخرى منذ مطلع الخمسينيات من القرن المنصرم (القرن العشرين) وحتى نهايات العقد الأول من القرن الحالي (القرن الحادي والعشرين). ولعلّ الجدول التالي يوضح أحجام إنفاق الدول العربية على الصحة والتعليم مقارنة بالإنفاق العسكري لعام ٢٠٠٥.

جدول رقم (١)

إنفاق الدول العربية على الصحة والتعليم والعسكر

للعام ٢٠٠٥ (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	الإنفاق على الصحة (%)	الإنفاق على التعليم (%)	الإنفاق العسكري (%)
الأردن	٤.٧%	٥%	٥%
الإمارات العربية	٢	١.٦	٣
البحرين	٢.٧	٣.١	٣.٥
تونس	٢.٨	٧	١.٤
الجزائر	٢.٦	٥.١	٢.٧
جيبوتي	٤.٤	٧.١	٤.٢
السعودية	٢.٥	٦.٧	٨.٥
السودان	١.٥	٠.٨	٥.٨
سورية	٢.٢	٣.٥	٥.١
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
عُمان	٢.٤	٤.٣	١١.٢
قطر	١.٨	٢.٩	-
الكويت	٢.٢	٤.٥	٥.٩
لبنان	٣.٢	٢.٧	٤.٦
ليبيا	٢.٨	-	١.٨
مصر	٢.٢	٤.١	٢.٧
المغرب	١.٧	٦.٨	٣.٧
موريتانيا	٢	٢.٤	٣
اليمن	١.٩	٥.٧	٤.٣

المصادر:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تقرير سنوي يعود للعام ٢٠٠٥.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام ٢٠٠٥.

- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، سيبيري، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٦٠-٣٧٢.

الملاحظات بشأن الجدول:

- انفاق متدني على الصحة والتعليم في معظم البلدان العربية.
- انفاق عسكري مرتفع في معظم البلدان العربية مع تسجيل انفاق مرتفع جداً في كلٍ من عُمان ١١.٢%، السعودية ٨.٥%، الكويت ٥.٩%، السودان ٥.٨%، سورية ٥.١%، الأردن ٥%.

أما بشأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهو وفقاً لما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (٢)

السكان والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في كلٍ من

الأقطار العربية للعام ٢٠٠٨

البلد	السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أميركي)	نصيب الفرد (دولار أميركي)
الأردن	٥.٨٥٠	٢١.٢٣٦	٣٦٣٠
الامارات العربية	٤.٧٦٥	٢٥١.٨٥٧	٥٢٨٥٦
البحرين	١.١٢٣	٢٤.٣٣٨	٢١٦٦٨
تونس	١٠.٣٢٩	٤٤.٩٢٤	٤٣٤٩
الجزائر	٣٤.٦٤٣	١٧٠.٢٧٠	٤٩١٥
جيبوتي	٠.٨٦٨	٠.٩٨٢	١١٣١
السعودية	٢٤.٨٠٧	٤٧٥.٠٩٤	١٩١٥٢
السودان	٣٨.١٩٣	٦١.٠٨٥	١٥٩٩
سورية	١٩.٦٤٤	٤٩.٢١٧	٢٥٠٥
الصومال	١٠.٣٨٦	-	-
العراق	٣٠.٥٨١	١٠٩.١٠٠	٣٥٦٨
عُمان	٢.٨٨٤	٦٠.٢٩٩	٢٠٩٠٦
قطر	١.٤٤٨	١١٠.٧١٢	٧٦٤٥٩
الكويت	٣.٤٤٢	١٤٨.٩٢١	٤٣٢٦٦
لبنان	٣.٩٦٧	٢٩.٦٢٠	٧٤٦٦

ليبيا	٧.٢٩٤	٨٦.٥٠٦	١١٨٦٠
مصر	٧٥.١٩٤	١٦٢.٤٦٤	٢١٦١
المغرب	٣١.١٧٧	٨٩.٠٧٢	٢٨٥٧
موريتانيا	٣.٢٠٤	٣.٥٤٠	١١٠٥
اليمن	٢٢.١٩٨	٣١.٠٤٩	١٣٩٩

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [آخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٠ (القاهرة، الأمانة العامة، ٢٠١٠)،
الجدول رقم ٢ ص ٢٢، والملحق رقم (٢/٢)، ص ٣٠٦، والملحق رقم (٨/٢)، ص ٣١٢.

حسب أرقام الجدول يمكن تقسيم البلدان العربية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلى

ثلاث فئات:

الأولى، بلدان الثروة، حيث يسجل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستوى مرتفعاً
يفوق العشرة آلاف دولار، مثال بلدان: قطر (٧٦٤٥٩ دولار للفرد)، الامارات العربية المتحدة (٥٢٨٥٦)، الكويت
(٤٣٢٦٦)، البحرين (٢١٦٦٨)، عُمان (٢٠٩٠٦)، السعودية (١٩١٥٢)، ليبيا (١١٨٦٠).

الثانية، بلدان متوسطة النمو حيث يتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها بين ٣-
١٠ آلاف دولار أميركي، وهذه البلدان هي: لبنان (٧٤٦٦)، الجزائر (٤٩١٥)، تونس (٤٣٤٩)، الأردن
(٣٦٣٠)، العراق (٣٥٦٨).

الثالثة، بلدان متدنية النمو (بلدان فقيرة)، بحيث يقل متوسط نصيب الفرد فيها عن ثلاثة آلاف دولار،
وهذه البلدان هي: موريتانيا (١١٠٥)، جيبوتي (١١٣١)، اليمن (١٣٩٩)، السودان (١٥٩٩)، مصر (٢١٦١)،
سورية (٢٥٠٥)، المغرب (٢٨٥٧).

ثمة مؤشرات أساسية تعكس مستويات التنمية البشرية في البلدان العربية، من هذه المؤشرات معدلات
الأمية والبطالة والفقر كنسب مئوية من السكان، وهذا ما توضحه أرقام الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)
معدلات الأمية والبطالة والفقير في البلدان العربية
(نسبة مئوية من السكان)

البلد	متوسط معدل الأمية (١٥ سنة وما فوق)	معدل البطالة	معدلات الفقر	
			نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني	نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي ^(١)
الأردن	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠٠٦	٢٠٠٦
الإمارات	١٠.٢	١٣.٨	—	—
البحرين	١١.٢	٤	١١	—
تونس	١٩.٤	١٣.٣	٣.٨	—
الجزائر	٢٤.٦	١٠.٢	٥.٧	—
جيبوتي	٢٩.٧	٥٠.٠	—	١٨.٨
السعودية	١٢.٤	١٠.٥	—	—
السودان	٣٦.٩	١٩.٧	٥٠	—
سورية	١٥.٥	٩.٢	١٢.٣	—
الصومال	—	—	٤٣.٢	—
العراق	٥٨.٩ ^(٢)	١٤.٧	٢٢.٩	—
عُمان	١٥.٦	٦.٧	—	—
قطر	٥.٣	٢.٣	—	—
الكويت	٦	٥.٧	—	—
لبنان	١٠.٤	١٥	٨	—
ليبيا	١٣.٢	١٨.٢	—	—
مصر	٣٣.٦	٩.٤	١٩.٦	١.٩
المغرب	٤٤.٢	٩.١	٩	٢.٥
موريتانيا	٣٧.٥	٣٠	٤٦.٧	—
اليمن	٤١.١	١٥	٣٤.٨	١٧.٥٣

تُظهر أرقام الجدول:

— ارتفاع ملفت لمعدلات الأمية في العراق، والمغرب، واليمن، وموريتانيا، ومصر، والسودان، وجيبوتي وتونس.

(١) خط الفقر ١.٢٥ دولار باليوم بناءً على المكافئ الشرائي للعام ٢٠٠٥.

(٢) يرتفع معدل الأمية عند النساء إلى ٧٤.٨ بالمئة.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠١٠، الملحق الرقم (٧/٢) ص ٣١١، والملحق الرقم (١١/٢) ص ٣١٥، والملحق الرقم (١٨/٢)، ص

- ارتفاع معدلات البطالة في كل من: جيبوتي ٥٠%، موريتانيا ٣٠%، السودان ١٩.٧%، ليبيا ١٨.٢%، اليمن ١٥%.
- معدلات الفقر في كل من: السودان ٥٠%، موريتانيا ٤٦.٧%، الصومال ٤٣.٢%، اليمن ٣٤.٨%، العراق ٢٢.٩%، مصر ١٩.٦%.
- سكان من فقراء العالم في: جيبوتي ١٨.٨%، اليمن ١٧.٥٣%، المغرب ٢.٥%، مصر ١.٩%.

الرابع: ترتيب البلدان العربية دولياً بحسب مؤشر دليل التنمية البشرية.

١- كيفية احتساب دليل التنمية البشرية:

يتم احتساب دليل التنمية البشرية على أساس ثلاثة مؤشرات (Trois Facteurs):

الأول: العمر المتوقع عند الولادة، مقاساً بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة لمجموع السكان.

الثاني: التحصيل العلمي مقاساً بمتوسط النسبة المئوية للبالغين (١٥ سنة وما فوق) الذين هم ممن يعرفون القراءة والكتابة (الوزن المرجح هو ٣/٢) يضاف إلى ذلك نسبة القيد الإجمالي في التعليم الأولي والثانوي والعالي (%)، والوزن المرجح هو (٣/١).

الثالث: مستوى المعيشة مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (محسوب الدولار الأميركي بحسب تعادل القوة الشرائية).

٢- كيفية بناء الدليل:

لبناء دليل التنمية البشرية حُددت قيمة دنيا وقيمة قصوى لكل مؤشر من المؤشرات المذكورة أعلاه:

١- العمر المتوقع عند الولادة: ٢٥ عاماً و ٨٥ عاماً.

٢- التحصيل العلمي:

- معرفة القراءة والكتابة بين البالغين: صفر بالمئة و ١٠٠ بالمئة.

- نسبة القيد الإجمالي في التعليم: صفر % و ١٠٠%.

٣- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار الأميركي بحسب تعادل القوة الشرائية بين ١٠٠ دولار في الأدنى و ٤٠٠٠٠٠ دولار في الأقصى).

على سبيل المثال لاحتساب دليل التنمية البشرية في لبنان عام ٢٠٠٤:

- العمر المتوقع الحقيقي عند الولادة هو ٧٢.٢ سنة.

- دليل العمر المتوقع عند الولادة في لبنان:

$$0.79 = \frac{25 - 72.2}{25 - 85}$$

- دليل التعليم في لبنان لعام ٢٠٠٤:

- نسبة العارفين بالقراءة والكتابة بين البالغين (١٥ سنة وما فوق):

$$0.58 = \frac{2}{3} \times \frac{87 - \text{صفر}}{100 - \text{صفر}}$$

- نسبة القيد الإجمالية في التعليم:

$$0.28 = \frac{1}{3} \times \frac{84 - \text{صفر}}{100 - \text{صفر}}$$

يكون دليل التعليم: $0.86 = 0.28 + 0.58$

دليل مستوى المعيشة في لبنان لعام ٢٠٠٤، أي دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار (بحسب تعادل القوة الشرائية).

$$W_{(y)} = \frac{\text{Log}_y - \text{log } y_{\min}}{\text{Log } y_{\max} - \text{log } y_{\min}}$$

$$W_{(y)} = \frac{\text{Log } 5837 - \text{Log } 100}{\text{Log } 40000 - \text{Log } 100} = 0,68$$

دليل التنمية البشرية هو متوسط بسيط لدليل العمر المتوقع عند الولادة، ودليل التحصيل العلمي، ودليل

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل بالدولار بحسب تعادل القوة الشرائية. إذن الدليل هو:

دليل العمر المتوقع + دليل التحصيل العلمي + دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
٣

وعليه يكون دليل التنمية البشرية في لبنان لعام ٢٠٠٤ على النحو الآتي:

$$0.776 = \frac{0.68 + 0.86 + 0.79}{3}$$

جدول رقم (٤)

دليل التنمية البشرية في البلدان العربية لعام ٢٠٠٤^(١)

البلد	دليل التنمية البشرية	البلد	دليل التنمية البشرية
الأردن	٠.٧٦٠	عُمان	٠.٨١٠
الإمارات	٠.٨٣٩	فلسطين	٠.٧٣٦
البحرين	٠.٨٥٩	قطر	٠.٨٨٤
تونس	٠.٧٦٠	الكويت	٠.٨٧١
الجزائر	٠.٧٢٧	لبنان	٠.٧٧٦
جزر القمر	٠.٥٥٦	ليبيا	٠.٧٩٨
جيبوتي	٠.٤٩٤	مصر	٠.٧٠٢
السعودية	٠.٧٧٧	المغرب	٠.٦٤٠
السودان	٠.٥١٦	موريتانيا	٠.٤٨٦
سوريا	٠.٧١٦	اليمن	٠.٤٩٢

وهذه مقارنة بين الوطن العربي وبلدان العالم:

الوطن العربي ٠.٦٨٠، البلدان النامية ٠.٦٧٩، البلدان الصناعية ٠.٩٢٣، العالم ٠.٧٤١.

أما ترتيب البلدان العربية عالمياً بحسب مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ فهو على النحو الآتي:

١- بلدان ذات تنمية بشرية عالية:

البلد	المرتبة	القيمة (قيمة الدليل)
الكويت	٣٣	٠.٨٩١
قطر	٣٥	٠.٨٧٥
الإمارات	٣٩	٠.٨٦٨
البحرين	٤١	٠.٨٦٦
ليبيا	٥٦	٠.٨١٨
عُمان	٥٨	٠.٨١٤

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٥، والتقارير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤.

السعودية	٦١	٠.٨١٢
----------	----	-------

٢- بلدان ذات تنمية بشرية متوسطة:

البلد	المرتبة	القيمة (قيمة الدليل)
الأردن	٨٦	٠.٧٧٣
لبنان	٨٨	٠.٧٧٢
تونس	٩١	٠.٧٦٦
الجزائر	١٠٤	٠.٧٣٣
سورية	١٠٨	٠.٧٢٤
مصر	١١٢	٠.٧٠٨

٣- بلدان ذات تنمية بشرية منخفضة وهي التالية:

البلد	المرتبة	القيمة (قيمة الدليل)
المغرب	١٢٦	٠.٦٤٦
موريتانيا	١٣٧	٠.٥٥٠
السودان	١٤٧	٠.٥٢٦
جيبوتي	١٤٩	٠.٥١٦
اليمن	١٥٣	٠.٥٠٨

البلدان العربية في المؤشرات السنوية للدول الفاشلة

٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

+ عام ٢٠٠٥ أصدر صندوق السلام العالمي Fund For Peace، منظمة غير حكومية، مقرها واشنطن - بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy، أول مؤشر سنوي للدول الفاشلة، ضمَّ ٧٦ دولة، بينها ١٣ دولة عربية.

+ عام ٢٠٠٦ صدر المؤشر الثاني ليضم ١٤٦ دولة، بينها ١٦ عربية.

+ عام ٢٠٠٧ صدر المؤشر الثالث ليضم ١٧٧ دولة، من بينها ٢٠ بلداً عربياً.

الهدف من إصدار المؤشرات إثارة النقاش لتطوير الأفكار المساعدة للاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق السلام الدولي.

تصنيف البلدان الفاشلة: أبرز المعايير المعتمدة في التصنيف:

- (١) عدم قدرة الحكومة المركزية في الدولة على فرض سلطتها على ترابها الوطني.
- (٢) عدم قدرة الحكومة المركزية على تأمين حدودها من الاختراقات الخارجية سواء الحدود البرية أم حدودها في المياه الإقليمية، أم مجالها الجوي.
- (٣) عدم تمتعها بالشرعية اللازمة للحكم.
- (٤) تقشي الفساد الإداري في أجهزة الدولة ومؤسساتها.
- (٥) انعدام تداول السلطة فيها.
- (٦) غياب أو ضعف النظم القانونية فيها.
- (٧) الانقسام المجتمعي وحدّة الصراعات الدينية والعرقية المهددة لوحدها الوطنية.

المعايير المعتمدة في تصنيف الدول بين فاشلة أو غير فاشلة، هي عبارة عن مؤشرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية.

(١) المؤشرات الاجتماعية:

- الضغوط الديموغرافية المتزايدة.
 - الهجرة الداخلية للسكان أو الحركة الكبيرة للنازحين.
 - تنامي عدد المجموعات التي تسعى إلى الانتقام من مجموعات أخرى والمشاكل الحزبية والعرقية...
 - الفقر، البطالة، الجريمة، المخدرات، السرقة...
 - تنامي الهجرة المزمّنة والطوعية، بما في ذلك هجرة الأدمغة.
- (٢) المؤشرات الاقتصادية: وتشمل:

- التنمية الاقتصادية غير المتكافئة ما بين المجموعات التي تنتمي إلى البلد الواحد. [الانماء غير المتوازن].
- التدهور الاقتصادي الحاج - إختلالات بنيوية - ركود في الدولة الاقتصادية.

(٣) المؤشرات السياسية:

- تراجع مساحة الشرعية بالنظام السياسي القائم.
- فقدان الثقة بشرعية الدولة ومؤسساتها.
- تراجع في وظيفة الدولة في تقديم الخدمات العامة.
- إساءة استخدام السلطة + زيادة التدخل الخارجي في شؤون الدولة الداخلية.
- زيادة الشقاق الحزبي.
- الصراعات بين النخب الحاكمة.

(٤) المؤشرات العسكرية:

- انتهاك حقوق الانسان.
- ضعف السلطة الأمنية.
- بروز قوى ميليشيوية تشكل دولة داخل الدولة.
- هناك ١٢ مؤشر لتقييم الدولة فاشلة أو غير فاشلة.
- العلامة بين صفر وعشرة لكل مؤشر فرعي من المؤشرات ال ١٢.
- المجموع بين صفر و ١٢٠ علامة.
- كلما ارتفعت علامة الدولة التي شملها المسح اتجهت هذه الدولة نحو صدارة قائمة الدول الفاشلة في المؤشر، الأمر الذي يستدعي التحرك نحو مزيد من الاجراءات الاصلاحية في هذه الدولة.
- تراجع معدلات التنمية البشرية دليل على أزمة وظيفية للدولة العربية وللنظام السياسي الحاكم.

مؤشرات الأزمة الوظيفية:

- جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٦ التالي:
- عدد السكان الاجمالي في البلدان العربية لعام ٢٠٠٥ حوالي ٣١٢ مليوناً بعد أن كان ١٢٢ مليوناً عام ١٩٧٠ ووصل إلى ٣٠٧ ملايين عام ٢٠٠٤، ومن المتوقع أن يصل إلى ٤٨٤ مليوناً عام ٢٠٢٥، و ٨٥١ مليوناً عام ٢٠٥٠.
- وتيرة المضاعفة السكانية في الوطن العربي كل ثلاثة عقود.

- فيما بين البلدان المتقدمة يحدث التضاعف كل ١١٦ سنة ٣٨% من السكان العرب نقل أعمارهم عن ١٥ سنة.
- اليد العاملة العربية عام ٢٠٠٤ بلغت ١١٣ مليون عامل أي ما يشكل حوالي ٣٧% من إجمالي السكان.
- عام ٢٠٠٧ بلغ عدد العاطلين عن العمل ٢٥ مليوناً وهو الأعلى في العالم.
- ٥٠% من السكان يعيشون تحت خط الفقر بمعدل دخل فردي لا يتجاوز دولارين يومياً.
- الناتج المحلي العربي الاجمالي لم يزد عن ٢.٢% في ١٢ بلداً عربياً في حين أن النمو المطلوب لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل يجب أن لا يقل عن ٤.٧%.

أسباب البطالة:

- أ- انتشار الأمية ٤٠% من السكان، عدد الأميين بين البالغين ٦٥ مليوناً وهناك ١٠ ملايين طفل خارج المدارس.
- ب- تدني مستوى التعليم وقصوره على التعليم النظري في الغالب مقابل إهمال العلوم التطبيقية والمهنية والتقنية المطلوبة حالياً في سوق العمل.
- ج- فشل برامج التنمية، وتراجع الأداء الاقتصادي، والعجز عن توليد فرص العمل.
- د- تضخم البطالة المقنّعة كأحد تعبيرات الاقتصاد الريعي-الزبائني.